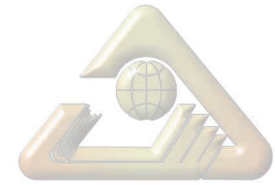


مقاربات

سلسلة غير دورية، ننضمُّ أحياناً ونفاري مركزه، نتناول شؤوناً وفضايا محل اهتمام عام، كما نقاب التطورات والمستجدات الرئيسية على الصعيد المحلي، الإقليمية والدولية. نهتم السلسلة بمعالجة إشكاليات وتجليل مواقف وبناء توقعات، خصوصاً منها، ما يرتبط بشؤون الصراع مع العدو والتحديات العالمية المؤثرة على العلاقات الدولية وموازين القوى، ونركز أيضاً على المشروعات والمنعيرات والسياسات الداخلية المختلفة.

المركز الاستشاري للدراسات والنوثق



المركز الاستشاري للدراسات والنوثق
The Consultative Center for Studies and Documentation

Tel: 01/836610 - 03/833438 Fax:01/836611
P.O.Box: 24/47 Beirut - Lebanon
www.dirasat.net E-mail: dirasat@dirasat.net

المركز الاستشاري للدراسات والنوثق
The Consultative Center for Studies and Documentation

إنفاق الدوحة

ميثاق، أم عرف، أم تسوية مؤقتة؟

15

سلسلة غير دورية، تُعنى، بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

إتفاق الالوية

ميشاق، أم عرف، أم تسوية مؤقتة؟

إتفاق الالولة

ميشاق ، أم عرف ، أم تسوية مؤقتة؟

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: إتفاق الدوحة

ميثاق، أم عرف، أم تسوية مؤقتة

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: د. محمد طي

الطبعة الأولى: آذار ٢٠١٠م، الموافق ربيع الأول ١٤٣١هـ

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

العدد: الخامس عشر

ملاحظة: إنَّ الآراء الواردة في الدراسة لا تُعبّر بالضرورة عن رأي
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

- ٧ مدخل
- ١١ بنود اتفاق الدوحة
- ١٥ فما هي طبيعة هذا الاتفاق؟
- ١٥ هل اتفاق الدوحة ميثاق؟
- ٢١ اتفاق الدوحة والدستور
- ٢٣ ١- البنود ذات الطابع السياسي
- ٢٣ ٢- البنود ذات الصلة بالجانب الحقوقي
- ٢٣ البنود المؤقتة:
- ٢٤ البنود ذات الطابع الآخر:
- ٢٦ توصيف بنود الاتفاق
- ٢٦ توصيف الجهات الرسمية لبنود الاتفاق
- ٢٧ توصيف بنود الاتفاق علمياً
- ٢٧ الصلاحيّة
- ٢٨ في الأساس
- ٢٨ أولاً: بنود الاتفاق والعرف
- ٣٣ ثانياً: بنود الاتفاق والتوافقات الدستورية (على الطريقة البريطانية)
- ٣٥ ثالثاً: هل بنود الاتفاق مجرد حالة خارج الدستور
- ٣٧ رابعاً: اتفاق الدوحة سابقة

الخلاصة..... ٣٨

الملاحق..... ٣٩

الأول: نداء عاجل بشأن الوقف الفوري لأعمال العنف والاشتباكات في لبنان..... ٤١

الثاني: اتفاق فينسيا أو اتفاق بيروت: الذي سبق اتفاق الدوحة ٤٣

الثالث: اتفاق الدوحة..... ٤٥

مُدخل

أتى اتفاق الدوحة بعد سلسلة من المشاكل أدت إلى توقّف شبه تام لعجلة الحكم ، بعد انقسام اللبنانيين فريقين متوازيين ومتصارعين ، فأصبحت السلطة كعربة يجرها حصانان باتجاهين متعاكسين . الأوّل مع الممانعة العربية والإسلامية في مواجهة السياسات الأميركية والصهيونية والثاني مؤيد للسياسة الأميركية الهادفة إلى محاصرة سوريا وإيران والى القضاء على المقاومة .

برزت المشكلة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ ، فأتهم فريق من اللبنانيين سوريا وبعض الشخصيات اللبنانية بتدبير العملية ، وطالبوا بانسحاب الجيش السوري من لبنان ، كما طالبوا بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة قتلة الرئيس الحريري .

وواجه الفريق الآخر الأمر بالقول : ليطمّ التحقيق ومن ثمّ الاتّهام والمحاكمة ، وقام بتظاهرة ٨ آذار لشكر سوريا على تضحياتها في لبنان ، بإيقافها الحرب الأهلية وبمواجهتها العدو وتقديم التضحيات إبان عدوان ١٩٨٢ ، وردّ الفريق الآخر بتظاهرة مماثلة تحت شعار «ثورة الأرز» مطالباً ب«السيادة والحرية والاستقلال» .

ثمّ كان عدوان تموز ٢٠٠٦ وما أسفر عنه من نتائج في هزيمة العدو من جهة ، وتكبيد لبنان خسائر فادحة مادياً وبشرياً من جهة أخرى ، الأمر الذي استغله بعض الأطراف للتقليل من أهميّة الانتصار الذي حقّقه المقاومون ولتصعيد النقاش بشأن سلاح المقاومة .

ثم أتى السعي لإقامة المحكمة الدولية بالاتّفاق مع الأمم المتحدة ، لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري ، وطالب فريق بالتريث لدراسة الأمر من كل جوانبه ،

فيما استعجل الفريق الآخر ، الأمر الذي أدّى إلى استقالة الوزراء الشيعة من الحكومة ، مع الوزير يعقوب الصراف في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، فزاد اتساع الشرخ ، واستمرّت الحكومة في مسعاها ، وصولاً إلى إقرار المحكمة من قبل مجلس الأمن بالقرار رقم ١٧٥٧ تاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٧ ، متجاهلة خروج طائفة أساسية من الحكومة ، متابعة عملها على أساس أنها حكومة شرعية ، رغم إخلالها بقواعد العيش المشترك ، الأمر الذي يتناقض مع مقدمة الدستور وخاصة البند «ي» ومع المادة ٩٥ من الدستور التي تقضي بان تشارك الطوائف الرئيسية كافة في تشكيل الحكومة .

وكان حصل اعتصام المعارضة في وسط بيروت وبدأ بأعداد تقدر بمئات الآلاف ، للمطالبة باستقالة الحكومة ، واستمرّ الاعتصام حتى اتفاق الدوحة ، دون أن تستجيب الحكومة لمطالب المعتصمين .

في أيار ٢٠٠٨ دعا الاتحاد العمالي العام إلى تحرك ذي أهداف مطلبية . ولكون قيادة الأئتحد مؤيّدة من المعارضة ، فقد حصلت حوادث شغب واعتداء من قبل أنصار الموالية ، في محاولات لتفشيل التحرك .

وكانت الحكومة اتّخذت في ٥ أيار قرارين استهدفا المقاومة مباشرة ، وكذلك المعارضة :

الأوّل : يقضي بنقل مسؤول أمن المطار ، المحسوب على المعارضة ، بعد كلام عن العثور على كاميرا منصوبة في مكان مواجه لمدرج المطار .

والثاني : يقضي بتفكيك شبكة الاتّصالات السلكية التابعة للمقاومة ، وإحالة مركّبيها ومستخدميها إلى القضاء ، وكلّفت القوى الأمنية بتنفيذ القرار .

عدّت المقاومة قرار تفكيك الشبكة عملية تعرض اتصالاتها للانكشاف أمام وسائل التجسس المعادية ، ممّا يمكن أن يلحق بها الضرر في أيّ قتال مستقبليّ مع العدو الصهيوني .

وفي السابع من أيار نشبت اشتباكات مسلّحة بين المعارضة والموالاة لأوّل مرّة بعد الحرب الأهلية ، انتهت بتسليم المراكز المسلّحة ، التي استحدثتها قوى الموالاة في بيروت والجبل ، إلى الجيش اللبناني . وذلك بعد أن تم سحب القرارين المذكورين أعلاه ، من قبل الحكومة .

إبان هذه المرحلة ، شغرت رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، ولم يتمكّن المجلس النيابي من انتخاب رئيس جديد . ذلك أن الموالاة تطرح أسماء من شخصياتها مرشحين للرئاسة ، وكانت المعارضة تطرح سلّة متكاملة تتعلق بتشكيل الحكومة مع الثلث الضامن ، إلى جانب انتخاب رئيس الجمهورية ، فلم تسهّل حصول نصاب الانتخاب (٨٦ نائباً) ، الذي لا تملكه الموالاة لوحدها . ثم حصل التوافق على العماد ميشال سليمان ، إلا أن الانتخاب لم يحصل لأن المعارضة ربطته بالمطالب الأخرى .

وكانت الجامعة العربية قامت بوساطات لم تؤدّ إلى نتيجة ، وبعد السابع من أيار تكثّف نشاطها ، ودعا أمير قطر إلى اجتماع في الدوحة للأقطاب اللبنانيين بمشاركة ممثلين عن الجامعة العربية من مستوى وزاري ، وتمّ التوصل إلى الاتفاق الذي سمي «اتفاق الدوحة» .